



مكتب فهد محمد بارباع للمحاماة
Fahad M. Barabaa Law Firm
ترخيص رقم ٢٥/١٩٩

بسم الله الرحمن الرحيم

ورقة بحثية

بعنوان: الدراسة القانونية للقضايا

وفق متطلبات وأهداف مكتب فهد بن محمد بارباع للمحاماة

لعام ٢٠٢٠ م

إعداد:

أحمد بن وليد بن شرهان

مستشار قانوني



مقدمة:

في مجال العمل القانوني، وقطاع المحاماة خصوصاً يغلب العمل على القضايا والنزاعات بشكل عام، والعمل على القضايا يُكسب القانوني مهارة وخبرة متراكمة طوال فترة عمله.

ومن أهم المهارات التي تصقل خبرة القانوني وتعينه على الإلمام بقضيته وتحسين أداءه فيها، وتحديد إمكانية كسب هذه القضية من عدمه هو إعداد الدراسة القانونية لهذه القضية.

وتكمن أهمية الدراسة القانونية للقضية في عدة نقاط أهمها:

١. وضع خطة استراتيجية لمسار القضية، تكون مرجع في أي مرحلة من مراحلها.

٢. زيادة الاطلاع وتراكم الخبرة الشخصية لدى القانوني في موضوع القضية.

٣. استظهار المعلومات الناقصة والمخفية وتحديد أهمية كل مستند في القضية.

ويتطرق هذا البحث على الجانب العملي وآلية إعداد الدراسة القانونية بالشكل الأمثل عملياً أكثر من كونه بحث علمي يطرح مشكلة ويضع الحلول حيالها.

ونسئع بالله ونتوكل عليه،،،



تعريف:

الدراسة القانونية للقضية: هي بحث مفصّل خاص بالقضية التي أمام القانوني، يوضح فيها كامل تفاصيل القضية والرأي القانوني والحلول الناجعة ونقاط القوة والضعف في القضية.

آلية إعداد الدراسة القانونية:

أولاً: أطراف القضية:

أطراف القضية أو الخصوم في الدعوى هم الركن الرئيسي في القضية، وتوضيح الأطراف وتحديدهم أمر بالغ الأهمية ولا يمكن البدء بدراسة القضية قبل تحديد الأطراف.

ولتحديد الأطراف بالشكل الأمثل يجب أن يشمل عدة معلومات هي:

١. اسم طرفي النزاع.
٢. تحديد الطرف العميل والطرف الخصم.
٣. تحديد الطرف المدعي والطرف المدعى عليه.
٤. تحديد أرقام السجلات المدنية وجواز السفر والسجلات التجارية للأطراف.
٥. تحديد عنوان كل طرف (الدولة – المدينة – الحي – الشارع – رقم المبنى)
٦. تحديد أرقام التواصل والبريد الإلكتروني للأطراف.
٧. تحديد الممثل الشرعي والقانوني للأطراف.

ويجدر التنويه في هذا الشأن إلى ضرورة التحقق التام من جميع بيانات أطراف الدعوى وأنها سارية ومعمول بها من قبل الأطراف ولا يوجد تعديلات محدثة.



ثانياً: حصر المستندات:

الخطوة التالية تكون بحصر وتنسيق مستندات القضية والاطلاع عليها وفرزها، فيتم حصر المستندات الثبوتية لأطراف النزاع ثم فرز المستندات ذات العلاقة بين الأطراف من تعاقدات أو مخاطبات أو فواتير وخلاف ذلك من مستندات تنشئ وتنظم العلاقة بين الطرفين .

وهنا يجدر بنا التأكيد من حصر جميع المستندات الخاصة بالقضية وطلب المستند الغير متوفر من العميل أو محاولة إيجاده عبر الجهات الأخرى.

وتُمكننا هذه الخطوة من الوصول الى جميع المستندات وقت الحاجة والتصور الصحيح لأحداث القضية.

ثالثاً: سرد الوقائع

بداية يجب الانتباه لأمرين:

١. عند سرد الوقائع لا يتم ذكر أي آراء أو أحكام قانونية.

٢. هذه الوقائع يتم سردها حسب الرواية والمستندات التي قدمها العميل، ويؤخذ بالحسبان أن تكون رواية الخصم مختلفة تماماً.

عند سرد الوقائع يتوجب أن يكون السرد حسب الأحداث التاريخية بالأقدمية، وتبدأ منذ بدء العلاقة بين الطرفين وحتى نشوء النزاع، على أن يكون السرد على هيئة نقاط متسلسلة تمكن المطلع على الدراسة من الاستيعاب وعدم التشتيت.



رابعاً: القوانين والمراجع القضائية

في الخطوات السابقة كانت جميعها تحضيرية لعمل الدراسة، أما في هذه الخطوة فيبدأ العمل البحثي في القضية فيجب حصر جميع القوانين واللوائح والتعاميم والأحكام القضائية السابقة والمبادئ القضائية والأدلة الشرعية والقواعد الفقهية فيما يخص القضية.

فيكون بذلك قد اجتمع لديك جميع المراجع التي بحاجة اليها في الدراسة القانونية، ولا يقتصر هذا المبحث على إيجاد اسم القانون أو اللوائح فحسب بل يجب استخراج المواد القانونية والأدلة والقواعد الشرعية ذات العلاقة.

خامساً: تحديد الجهة القضائية المختصة

المزاول لمهنة المحاماة يعي تماماً أهمية تحديد جهة الاختصاص، وأحياناً تستشكل في بعض القضايا الجهة القضائية المختصة، لما لتحديد الاختصاص أثر بالغ في سير القضية.

ويتم تحديد جهة الاختصاص بعد توصيف موضوع القضية التوصيف الصحيح وبعد الاطلاع على القوانين المختصة والمحددة لاختصاص المحكمة وذكر المستند القانوني لذلك.

سادساً: الرأي القانوني

هذه الخطوة الجوهرية في الدراسة القانونية، وهي لب وصميم عمل الدراسة.

فبعد معرفة الأطراف والاطلاع على المستندات وسرد الوقائع وتحديد المراجع القانونية وتحديد الجهة القضائية المختصة، نصل الى مضمون الدراسة والاستنتاج من المحصلة التي جمعناها من الخطوات السابقة، بالإضافة الى ما يتم طرحه من خطط لإقامة الدفوع والإثباتات والربط بين أحداث القضية لصالح العميل وتحديد الطلبات التي يطالها العميل في قضيته.



فيكون قد تكوّن الرأي القانوني للقضية وعلمنا المداخل والمخارج لها التي يتمكن منها المحامي الظفر بهذه القضية، وتكوين دفوعاته والأدلة التي يستند عليها والتخطيط للرد على ما سيستند عليه الخصم وكيفية الرد عليه، وتقوية الحجج والبراهين لصالح العميل، وتفنيد حجج الخصم ووضع آلية للدفاع عليها.

سابعاً: نقاط القوة والخلاف

هذه الخطوة الأخيرة في الدراسة وتكون موجزة وتعطي ملخص لأبرز نقاط القوة لصالح العميل سواء كانت نقاط شكلية أو موضوعية، وأبرز نقاط الضعف على العميل، وذلك لمحاولة التركيز على التمكين من نقاط القوة، وتقوية الدفاع عن نقاط الضعف.

ختاماً نأمل أن نكون قد وفنا في تقديم هذه الورقة البحثية، وتكون بذرة خير في طريق جميع العاملين في المجال القانوني.

والله ولي التوفيق،،

المستشار القانوني

أحمد بن وليد بن شرهان